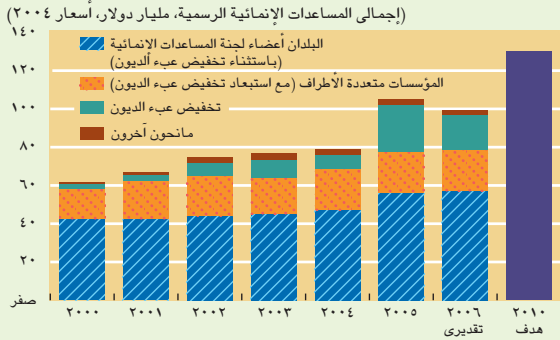


المشهد العام للمعونة

طفقت تنخفض المعونة الرسمية للتنمية بالقيمة الحقيقية بعد القيمة التي بلغت في ٢٠٠٥ ومازالت منخفضة كثيرا عن الهدف

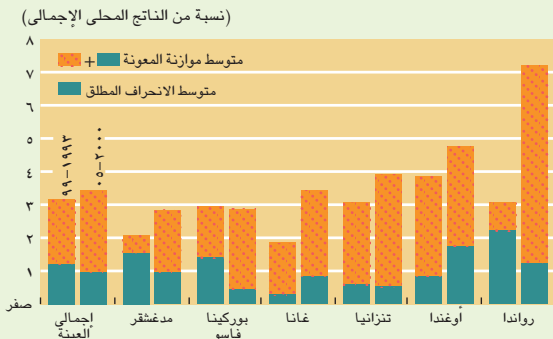


المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المساعدات الإنمائية (DAC) تقديرات البنك الدولي. ملحوظة: يتضمن المانحون الآخرون، المانحين من غير دول لجنة المساعدات الإنمائية الذين يقدمون تقارير إلى لجنة المساعدات الإنمائية بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، هذه الفئة لا تتضمن بلدانا مثل البرازيل، الصين، الهند، روسيا وجنوب أفريقيا والتي أصبحت دول لها أهميتها في تقديم المعونة.

على الرغم من التزامات المانحين بزيادة المعونة وفقا لتوافق آراء مونترى عام ٢٠٠٢، وإعلان جلين إيجلز عام ٢٠٠٥، فقد كانت الاستجابة مختلطة: فقد تراجعت المساعدات الإنمائية الرسمية بنحو ٥ في المائة تقريبا بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠٠٦ - وهذا هو أول هبوط منذ عام ١٩٩٧ - ويتوقع أن يحدث نقص طفيف في عام ٢٠٠٧، طبقا لأحدث تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. فضلا عن ذلك، فإن المساعدات الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي انخفضت إلى ٠,٣ في المائة في عام ٢٠٠٦، بعد أن كانت النسبة ٠,٣٣ في المائة في عام ٢٠٠٥، والذي لا يزال يقل كثيرا عن هدف الأمم المتحدة وقدره ٠,٧ في المائة.

وفضلا عن هذا، فإنه على الرغم من بعض علامات التحسن في القدرة على التنبؤ بالمعونة في الأجل القصير في البلدان الأفضل أداء، فإن النمط لم يكن متكافئا. وفي عينة تضم ١٣ بلدا تدخلها تدفقات ضخمة نسبيا من المعونة، انخفضت درجة تذبذب مكونات المعونة في الموازنة فيما بين ١٩٩٣ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠-٢٠٠٥، إلا أنه لا زال نحو ثلث المعونة لا يصل في الموعد المناسب. بل وفيما بين البلدان الأفضل أداء، تراجعت القدرة على التنبؤ بالموازنة بالنسبة لكل من غانا وأوغندا وركبت بالنسبة لتنزانيا.

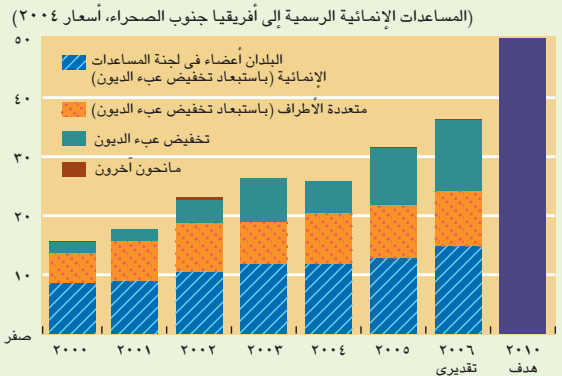
... ولم تصل سوى نسبة تبلغ ٦٥ في المائة فقط من المعونة في الموعد المحدد



المصدر: Oya Celasun and Jan Walliser, "Predictability and Pro-Cyclicality of Aid: Do Fickle Donors Undermine Economic Development?" (2007). ملحوظة: يتم قياس الانحراف باعتباره الفرق المطلق بين موازنة المعونة المتوقعة في برنامج الحكومة مع صندوق النقد الدولي والصراف الفعلي.

ومما يفاقم الأمور، أن من المعونة المقدمة، بلغ إجمالي منح تخفيف عبء الديون خمس مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية في خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، التي هيمنت عليها تسويات نادى باريس مع العراق ونيجيريا. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، بلغ ما أخذه تخفيف عبء الديون نحو ثلث المساعدات الإنمائية الرسمية، وهو ما أثار أسئلة إضافية عما إذا كانت البلدان المانحة ستتمكن من الوفاء بوعدها بمضاعفة المعونة مع زوال منح تخفيف الديون والاستمرار في ذلك.

في أفريقيا، ذهب نصيب الأسد من المزايدات الأخيرة في المعونة إلى تخفيض عبء الديون...

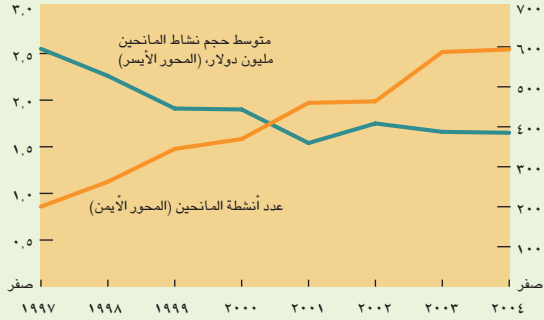


المصدر: لجنة المساعدات الإنمائية بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تقديرات البنك الدولي. ملحوظة: المانحون الآخرون، يتضمنون الدول المانحة غير الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية والتي تقدم تقارير إلى المساعدات الإنمائية بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ولكن تكاثر المانحين يأتي معه التحديات، التي تتضمن تفتيت تدفقات المعونة، والذي يتبدى في زيادة عدد أنشطة المانحين، وصغر حجم التمويل - سنويا. فلدى بعض البلدان النامية ما يزيد على ١٠٠٠ نشاط يمولها المانحون ويديرها عديد من وحدات التنفيذ الموازية، وتستهيف ما يربو على ١٠٠٠ بعثة من لدن المانحين سنويا وتعد ما يزيد على ٢٤٠٠ تقرير سنويا.

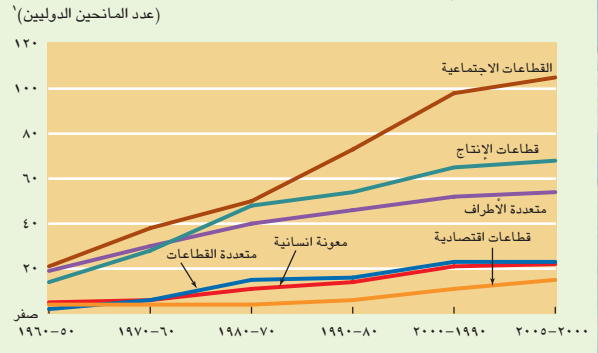
على امتداد فترة أطول من الزمن، ارتفع محلقا عدد قنوات المعونة في ميدان التنمية من ٦٥ في الفترة ١٩٥٠-١٩٦٠ إلى ٢٨٧ في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥. وقد أعلن كثير من المانحين عن خطط طموحة لزيادة مشاركتهم في ميدان التنمية، ووسعت المنظمات الخاصة بشكل خاص، أنشطتها بسرعة. ومع أن الإحصاءات غير كاملة على نحو سيئ السمعة فإن التقديرات المتعلقة بالتبرعات الخيرية الخاصة الموجهة إلى البلدان النامية بلغت حدا عاليا قدره ٦٠ مليار دولار، يأتي نحو نصفها من الولايات المتحدة - التي ارتفع إسهامها إلى ما يزيد على أربعة أمثال ما كان عليه منذ التسعينيات.*

...أدى إلى تفتيت تدفقات المعونة ...



المصادر: OECD/DAC CRS database; World Bank estimates; Aid Architecture, IDA. Discussion Paper 15 (Washington: International Development Association, 2007)

تكاثر المانحين ...



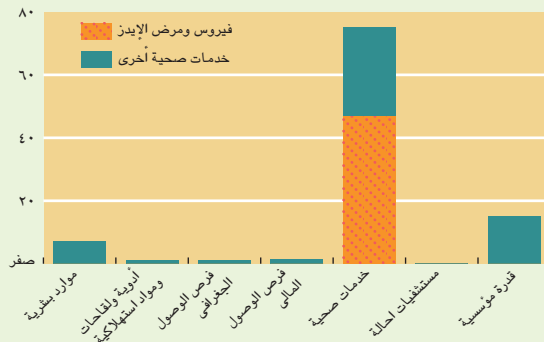
المصادر: لجنة مساعدات التنمية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قاعدة بيانات نظم تقارير الدائنين؛ تقارير البنك الدولي. ^(١) يتضمن المنظمات غير الحكومية والعامة والخاصة والصناديق، والبرامج. ^(٢) هومي خراس «الحقيقة الجديدة للمعونة» (٢٠٠٧).

في رواندا، وعلى الرغم من أن الملاريا هي السبب الرئيسي للإصابة بالأمراض وللوفيات، فإن التمويل الذي خصصه المانحون للأنشطة الخاصة بمكافحة الملاريا لم تتجاوز نحو ثلث المبالغ المخصصة لمكافحة فيروس مرض الإيدز. فضلا عن هذا، فإن ٧٥ في المائة من دعم المانحين ذهب مباشرة إلى المنظمات غير الحكومية أو إدارته الجهات المانحة مباشرة من خلال مشروعاتهم الخاصة، مما يفيد بدرجة كبيرة قدرة الحكومة على توجيه المساعدات الإنمائية الرسمية إلى أولويات البرامج.

وهناك تحد آخر هو تخصيص المعونة، بما في ذلك تخصيصها من خلال زيادة عدد وحجم «البرامج العالمية، أو الصناديق الرأسية». عندما يتم توجيه هذه الصناديق لأهداف ضيقة، ويتم استخدام آليات منفصلة للتمويل، تثور مخاطر عدم التناسق مع أولويات المتلقين داخل القطاعات وفيما بينها، ومخاطر عدم التوافق بين حجم التمويل والقدرة المحلية على الاستيعاب. والدليل القوي على تخصيص المعونة يقدمه واقع أن المانحين مازالوا يفضلون بشكل غير متناسب، المشروعات والتعاون الفني على مساعدة برامج القطاعات والدعم العام للموازنة.

... مما يزيد دواعي القلق وعدم التناسق مع أولويات الدولة المتلقية للمعونة.

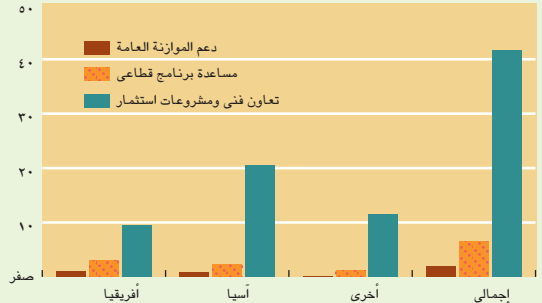
(توزيع تمويل المانحين وفقا للأغراض الاستراتيجية في رواندا (٢٠٠٥)، مليون دولار)



المصادر: Republic of Rwanda, Country-Based Scaling Up: Assessment of Progress and Agenda for Action (Washington: World Bank, 2007). ملحوظة: تمويل مكافحة الملاريا يدخل ضمن الفئات والخدمات الصحية الأخرى.

... وهناك درجة مرتفعة من تخصيص المعونة ...

(التزامات لجنة المساعدات الإنمائية وفقا للنوع، وبلدان لجنة المساعدات الإنمائية، مليار دولار، ٢٠٠٥)



المصادر: لجنة المساعدات الإنمائية/ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قاعدة بيانات CRS (نظام تقارير الدائنين).

إعداد ستيفانو كيرتو، البنك الدولي.